المراكز الفكرية وإشكالية صنع السياسات العامة في الجزائر "الواقع والتحديات"

بلاطش حسيبة
باحثة دكتوراه "دراسات افريقية"
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر03

الملخص:

يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فتقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهون بالاهتمام به وتشجيعه وتطبيقه على أرض الواقع، فهو يمثل أحد الدلائل الهامة على تطور الدول وتقييمها للبحث العلمي واستشراف أفاق المستقبل وبناء تصور مجتمعي مما يتطلب الاهتمام بمؤسساته وأدواته، كالجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات بمختلف أصنافها لما لها من دور هام في المساهمة في صنع وإعداد السياسات العامة للدول وترشيدها، من خلال دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها وتفسيرها وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلقة بها وبما يتماشى ومخرجات ومدخلات النظام السياسي.

Abstract:

Scientific research is one of the most important activities practiced by the human mind for its importance in the renaissance of the nations and its development. It requires attention, encouragement and application on the ground, and this will be achieved only with interest in its institutions and tools such as universities, research centers and thought in all its classes. In the making and rationalization of public policies of the country through the study of various issues and problems facing the community and the state and try to analyze and interpret and find appropriate solutions in line with the inputs and outputs of the political system.

مقدمة

بالعلم والبحث والاكتشاف والاختراع تقدمت دول وارتفع شأنها، في حين تراجعت دول أخرى وقل شأنها بسبب عدم الاهتمام بالعلم والبحث وارتضت بأن تكون مقلدة ومستهلكة، مما جعلها تابعة وفاقدة للإرادة.

فالبحث العلمي من أهم النشاطات التي اهتم بها الإنسان ومازال يهتم بها، ذلك أن نهضة الأمم لطالما كانت مقترنة باهتمامها بالعلم والعلماء، وهذه الأهمية تزداد في وقتنا الحاضر باعتماد قوة الدول العسكرية والاقتصادية وكذا الثقافية على الدراسات والأبحاث العلمية التي لا يمكن أن تتطور إلاّ بالاهتمام بها وبالمؤسسات والمراكز التي تركز اهتمامها على تطوير البحوث وإنتاج الأفكار وصنع أهم القرارات التي تحدد بها مصائر الدول وآفاقها المستقبلية، وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عموما من

خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع وتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات العامة.

وعربيا عامة والجزائر خاصة تنامى الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات بشكل واضح منذ بداية تسعينات القرن الماضي نتيجة لاكتساب المراكز البحثية في الغرب وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية خبرة واسعة ونجاحا باهرا ومكانة مرموقة، فصارت تؤدي دورا بارزا في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي وإعداد الدراسات وتحليل السياسات العامة والقضايا المهمة، غير أن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في الجزائر وعربيا ككل مختلف عما هو عليه الأمر في الغرب وذلك بسبب عدة معيقات وتحديات واجهتها ومازالت تواجهها.

الإشكالية:

- ما هو واقع المراكز البحثية والدراسية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر؟

و تتفرع على هذه الإشكالية عدة **أسئلة فرعية:**

1- ما هي الظروف التي ساهمت في نشأة المراكز البحثية و على أي أساس يتم تصنيفها؟

2- هل تؤثر مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة؟

3- ما هي حدود الاستفادة العملية من التوصيات والنتائج التي تتوصل إليها دراسات المراكز البحثية من قبل صانعي القرار السياسي؟

الفرضيات:

1- كلّما كانت مراكز الدراسات البحثية فاعلة في صياغة السياسات العامة كلّما كان هناك مشروع سياسي يعكس طموحات المجتمع.

2- تراجع مراكز الدراسات والأبحاث في عدم المشاركة في صنع السياسات العامة في الجزائر ينعكس سلبا على قدرة النظام الرسمي الجزائري في إشراك رؤية مستقلة وغير رسمية احتياجات المجتمع عبر الأبحاث والدراسات.

الكلمات المفتاحية:

مراكز البحث العلمي – صنع السياسات العامة – الجزائر.

أهداف الدراسة :

1- تسليط الضوء على طبيعة ظاهرة المراكز البحثية في الجزائر وواقعها في ترشيد السياسات العامة مقارنة بمثيلاتها في الغرب.

2- التحديات التي تواجه المراكز البحثية في الجزائر.

المنهج المستخدم:

-المنهج التاريخي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة .

تقسيم الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة قد يكون من الضروري تناول المحاور التالية:

مقدمة

المحور الأول: الإطار لمفاهيمي لمراكز الأبحاث والدراسات

1- تعريف مراكز الأبحاث والدراسات.

2- أصناف المراكز البحثية والدراسية.

المحور الثاني: مراكز البحث والدراسات في الوطن العربي

1- نشأة المراكز البحثية في الوطن العربي.

2- مهام المراكز البحثية والدراسية في الجزائر.

المحور الثالث: إشكالية المراكز البحثية والدراسية في صنع السياسات العامة في الجزائر

1- دور مراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة.

2- واقع المراكز البحثية والدراسية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر.

الخاتمة

المحور الأول: الإطار لمفاهيمي لمراكز الأبحاث و الدراسات

1 **تعريف مراكز الأبحاث والدراسات**

إن تعريف مراكز البحث والدراسات الإستراتيجية لا يزال محل خلاف نظرا لأن معظم المؤسسات والمراكز المنتمية إلى مجال البحث لا تعد نفسها من صنف مراكز الفكر في مجال التعريف بهويتها وإنما تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية، لذا يبقى هذا المفهوم فضفاضا ويحمل أكثر من تعريف.[1]

يعرف معجم العلاقات الدولية مراكز البحث أو الفكر بأنه:" معهد أبحاث ممول على نحو مستقل ويهتم بدراسة العلاقات الدولية ومجالات قضايا السياسة الخارجية".[2]

أما معجم التراث الأمريكي فيعرفها بأنها:" جماعة أو هيئة منظمة تقوم بأبحاث معمقة لحل المشكلات خصوصا في مجالات التكنولوجيا والمجالات الإستراتيجية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو التسلح.[3]

ويعرفها هوارد ج ويارد "أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا وأستاذ باحث في مركز ودورو ويلسون في واشنطن" بأنها:" عبارة عن مراكز للبحث والتعليم ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية بل هي مؤسسات غير ربحية وإن كانت تملك منتجا وهو الأبحاث، هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات، كما أنها تركز اهتمامها على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والسياسة العامة والدفاع والأمن والخارجية، كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق ولفت انتباه الجمهور لها".[4]

2 أصناف مراكز الأبحاث و الدراسات:

تنوعت وتعددت مراكز الأبحاث والدراسات بتعدد الاختصاصات ومجالات الحياة ومتطلبات العصر وكذا اختلاف المعايير والأسس التي تصنف في ضوئها هذه المراكز، وفي ما يلي تحديد أنواع وأصناف مراكز الدراسات والأبحاث:

هناك اتجاه يصنف مراكز الأبحاث والدراسات في العالم وفق اتجاه العلاقة بين الإدارة العليا وعملية اتخاذ القرار[5]، ويشمل نوعان:

أ-**الصنف الأول**: اتجاه العلاقة من "القيادة إلى القاعدة": و يتم تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات بناءا على الجهة المنشأة والممولة، فإذا كانت الهيئة العليا هي الممولة أو المنشأة فإن مراكز الأبحاث تقدم خدماتها وتقاريرها للقيادة الحكومية ولن كانت الجهة المنشأة أو الممولة هي قيادة حزبية فإن خدمات المراكز البحثية تكون موجهة لها وهكذا.[6]

ب-**الصنف الثاني**: اتجاه العلاقة من "القاعدة إلى الأعلى": وتكون هذه المراكز تحت مظلة المجتمع المدني وتستمد تمويلها من التبرعات الغير مشروطة، أي متمتعة باستقلال مالي وإداري عن الحكومة وعن صانع القرار وهذه المراكز منتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية.[7]

و ثمة تصنيف آخر لمراكز الأبحاث والدراسات يتعلق بمعايير مثل:

ج-**معيار التوجه السياسي** : مثل معهد "بروكنغز" ذي التوجهات اللّيبرالية وهيئة "التراث" ذات التوجهات الأكثر محافظة.[8]

د-**مجال الاهتمام**: إذ تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة مثل: مراكز الدراسات الإفريقية أو مراكز الشرق الأوسط، بينما تهتم مراكز أخرى بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية.....[9]

هـ-**التمويل**: ويقصد به الجهة الممولة لمركز الأبحاث والدراسات فهناك:

أ*المراكز البحثية المستقلة: وهي المتمتعة باستقلالية ذاتية عن الحكومة.

ب*المراكز البحثية شبه المستقلة: وهي التي تكون مستقلة الحكومة ولكن تزود جماعات المصالح مثل: النقابات أو المانحين هذه المراكز بالحصة الأساسية من تمويلها، وبالتالي تؤثر بشكل كبير في أنشطة هذه المراكز.[10]

و-**أساليب العمل:** من خلال قيام مراكز الأبحاث بالجمع في أنشطتها بين إصدارات الكتب والمنشورات وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات.[11]

المحور الثاني: مراكز البحث و الدراسات في الوطن العربي

1 نشأة المراكز البحثية في الوطن العربي

لقد ظهر مفهوم المركز البحثي داخل الأدبيات الغربية مع بداية عقد الخمسينات من القرن العشرين،إلاّ أنّ بداية نشأة هذه المراكز تعود إلى سنة 1884م مع إنشاء مؤسسة بريطانية تحت اسم" الجمعية الغابية"، بهدف استدراك التغيرات الاجتماعية ودراستها[12]، ليتوالى بعدها ظهور مراكز أبحاث أخرى في أماكن عدّة منها: في أمريكا مثل معهد"راسل للحكمة"، ومركز "بروكنز" الذي أسس سنة 1914 م[13] و"معهد هوفر" عام 1919، و"مجلس العلاقات الخارجية" سنة 1921 وغيرها من المراكز البحثية وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطور واقع مراكز الدراسات والأبحاث بشكل كبير سواء من حيث الزيادة الكبيرة في عددها أو من حيث انتشارها في دول العالم، ومن أشهر هذه المراكز التي تأسست في هذه الحقبة: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن عام1958م، وفي أمريكا معهد دراسات الشرق الأوسط عام 1948م ومؤسسة راند عام 1952م والتي تعنى بالسياسات العامة والشؤون الدفاعية العسكرية بشأن خاص، ليتوالى بعدها انتشار وجود هذه المركز البحثية في مختلف مناطق العالم.[14]

أما بالنسبة لنشأة هذه المراكز في الوطن العربي فتعود إلى سنة 1952م، حيث تم إنشاء أول مركز أبحاث من طرف جامعة الدول العربية في القاهرة وهو معهد البحوث والدراسات العربية، ليتم بعده إنشاء المركز القومي للبحوث سنة 1956م، ومركز الأهرام سنة 1968م ومركز دراسات الوحدة العربية سنة 1970م، واقترن تأسيس هذه المراكز لوقت قريب جدا بالانتماء إلى الحكومات التي تؤسس هذه المراكز وتمولها وتسيطر عليها وبالتالي على نشاطها، ليزداد في الآونة الأخيرة ظهور المراكز غير الحكومية والمرتبطة بالمجتمع المدني في أكثر الأحوال.[15]

2 مهام المراكز البحثية والدراسية في الجزائر

نتيجة للتحديات والمخاطر الداخلية والخارجية والمتسمة بالتشابك والتعقيد بين ما هو داخلي وخارجي والتي أصبحت تهدد دول العالم فإن معظم الدول باتت تعتمد على الفكر والعلم والمعرفة لطرح حلول لهذه التحديات دون تحولها إلى خطر أو تهديد، وهذا ما أدّى إلى تزايد الاهتمام بدور مراكز الدراسات البحثية والفكرية في دعم اتخاذ القرار وصنع الإستراتيجيات واقتراح السياسات والعمل على تثقيف الرأي العام [16] وخدمة البحث العلمي، إلاّ أن واقع مراكز الأبحاث العربية عامة والجزائر خاصة مقارنة بمراكز الأبحاث في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية لم يعرف تطورا من حيث التأثير كما أن مهامها وأدوارها لا تزال خاضعة لعدة اعتبارات ويمكن تلخيص الأدوار والمهام التي تضطلع بها مراكز الأبحاث الجزائرية فيما يلي:

أ-نشر الكتب والمجلات والدوريات لترويج ما تنتجه، مع تنظيم ورشات عمل وندوات ومؤتمرات في مجالات عديدة، مع دعوة بعض الباحثين في بعض المراكز البحثية في الجزائر للمشاركة في ندوات ومؤتمرات على المستوى العالمي، وكذا إعداد الدراسات الخاصة لمعالجة مشكلة ما مع وضع الاقتراحات و التوصيات لها وقد لا تنشر نتائج هذه الدراسات أو ينشر منها ما يخدم أهداف الدراسة أو صانع القرار فقط.[17]

ب-القيام بإجراء استطلاعات الرأي لعمل دراسة تتطلب وجود استطلاع للرأي.[18]

ومنه تتحدد أدوار بعض المراكز البحثية في الجزائر بحسب اهتمامات المؤسسة المانحة ويصيح دورها فاعلا وناشطا بالاعتماد على علاقة إدارة المركز بصانع القرار"العلاقة الشخصية" وهذا ما يساهم في توسيع مهامها وتسهيل دورها في معرفة احتياجات صانع القرار والتأثير في اختياراته.[19]

فمهام مراكز الأبحاث في الجزائر وأدوارها لا تزال ضعيفة ومحدودة في ما يتصل بالتأثير في صانع القرار وفي رسم السياسات العامة .

المحور الثالث: إشكالية المراكز البحثية والدراسية في صنع السياسات العامة في الجزائر

دور مراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة

يمكن طرح مجموعة من التساؤلات لمعرفة دور مراكز الدراسات في عملية صنع القرار بشكل عام وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

هل دور مراكز الدراسات محصور في مرحلة ما بعد اتخاذ القرار؟ وهل هناك آلية للتعامل مع مراكز الدراسات من قبل أجهزة الحكومة المختلفة؟[20]

تساهم مراكز الدراسات في عملية صنع القرار في ثلاث مستويات:

أ-**مرحلة الإعداد للقرار** : من خلال مساهمة المراكز في صنع البدائل المختلفة وتوفير المعلومات وتبويبها وتفسيرها.

ب-**مرحلة تقييم القرار**: من خلال تقديم دراسات وأبحاث حول التغذية الرجعية وتلقي التقارير وردود الأفعال والنتائج.[21]

ج-**مرحلة تعديل القرار** : أي تقديم دراسة حول الثغرات والأخطاء التي يمكن أن يتم اكتشافها في ما بعد ما يقتضي التدخل لمعالجتها.[22]

لقد أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات في معظم دول العالم بشكل عام وأمريكا وأوروبا بشكل خاص تلعب دورا أساسيا في انتاج المعرفة والبحث العلمي، وما ينتج عنها من تطبيقات على صعيد توجيه وصياغة

السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية بالإضافة إلى عقلنة و ترشيد القرار، هذا الدور الكبير الذي تلعبه في الدول الغربية يختلف تماما عن دوره في دول العالم الثالث بما في ذلك العالم العربي.[23]

1 واقع المراكز البحثية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر

تعد المراكز البحثية من القواعد الأساسية التي تساهم في ترسيخ دعائم التقدم والإنتاج العلمي ودفع مسيرة التقدم نحو الأمام ذلك أن أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أصبح يعتمد على الأبحاث العلمية ونتائجها، وهذا ما أدى بالدول الغربية للاهتمام بهذه المراكز على عكس الدول العربية [24] فالأرقام تشير إلى تردي واقع البحث العلمي والمراكز البحثية العربية ففي الثمانينات من القرن الماضي أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 40مليار دولار على البحث العلمي في حين كان مجموع الإنفاق للدول العربية مجتمعة لنفس الفترة حوالي 200مليون دولار فقط[25]، كما أوضحت الدراسات الإحصائية أن الإنتاجية العلمية للدول العربية في مجال البحث العلمي متدنية جدا إذ بلغت 10% كما بلغ متوسط عدد الباحثين لكل مليون شخص حوالي 398باحث في الفترة "20000-2014" في حين بلغت تلك النسبة حوالي 6600باحثا لكل مليون شخص في إسرائيل.[26]

أما فيما يخص مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير فقد احتلت الدول العربية مراتب متأخرة بحيث بلغ متوسط الإنفاق للمدة "2000-2014م" حوالي 0.3% وهو ما انعكس على انخفاض أعداد مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة وبقي عملها محدودا ومقتصرا على الجوانب الوصفية والنظرية وأقل اهتماما بالمشاكل التي تحيط بالمجتمع وانخفضت إن لم نقل انعدمت مشاركتها في صنع القرار السياسي وإيجاد حلول لمشاكل مجتمعاتها.[27]

وبالنسبة للجزائر فالبحث العلمي عامة تطور بتطور الجامعة الجزائرية، فقد مر بالعديد من المراحل نوجزها فيما يلي:

أ- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة غداة الاستقلال والتي لم يكن للجزائر آنذاك ميدان بحثي ولم تمنح جامعة الجزائر آنذاك سوى 93 شهادة تخرج عام 1963، وكانت مراكز ومحطات البحث قليلة تعتمد في توجيهها كليا على فرنسا، وتم إنشاء هيئة التعاون العلمي ولم تؤسس وزارة التعليم العالي إلاّ سنة في 1970. [28]

ب- **المرحلة الثانية:** وكانت بدايتها سنة 1973 حيث استطاعت الجزائر إنشاء "المجلس الوطني للبحث" والذي مهمته الأساسية هي الجمع بين الباحثين والجامعيين في كل الاختصاصات والقطاعات التي يعنيها البحث العلمي.[29]

ج- **المرحلة الثالثة:** وتبدأ سنة 1982 وذلك بإنشاء مركز خاص لتنمية قطاع الطاقة النووية والطاقات المتجددة تحت اسم "مركز محافظة الطاقات المتجددة".[30]

د-المرحلة الرابعة: والتي تعززت بإنشاء هيكل جديد وفقا لمرسوم رقم 84-159 في 07 جويلية 1984 ألا وهو"محافظة البحث العلمي والتقني للتنسيق ومراقبة برامج البحث العلمي".[31]

هـ- المرحلة الخامسة: وبدايتها كانت سنة 1986، فنتيجة لارتفاع عدد الباحثين تم إنشاء هيئة لدى رئاسة الجمهورية تحت اسم "المحافظة السامية للبحث" للجمع بين كل المحافظات السابقة، وتبنت 460 مشروع بحث، بلغ فيها معدل عدد الباحثين 2700 باحث في الفترة 1986-1989. [32]

و- المرحلة السادسة 1990: وذلك بتحويل المحافظة السامية للبحث إلى وزارة منتدبة للبحث والتكنولوجيات، لتسند فيما بعد مهام هذه الوزارة عام 1992 إلى وزارة التعليم العالي في شكل كتابة الدولة.[33]

ز-المرحلة السابعة 1993: بدأت بحل كتابة الدولة للبحث سنة 1993 و تكفل وزارة التعليم العالي مباشرة بالبحث العلمي لتصبح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.[34]

-المرحلة الثامنة: ويمكن تتبعها من خلال وثيقتين:

*الوثيقة الأولى: والمتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من سنة 1997-2000: والتي تكشف تأثير الأوضاع المزرية على أوضاع الجامعة والبحث العلمي.

*الوثيقة الثانية: والمعنونة بـ"إعادة تنظيم التعليم العالي" والتي تم وضع فيها عدد من السيناريوهات تحت تصرف وزارة التربية و التعليم مع وضع عدّة حلول للبطالة والتي بقيت حبرا على الورق.[35]

فمن خلال المراحل التي مر بها البحث العلمي في الجزائر نستنتج، أن الجزائر أدركت أهمية البحث العلمي وكذا المراكز البحثية في التطوير والابتكار ودفع عجلة الإنتاج العلمي لمراحل متقدمة فبادرت منذ سنة 1988 في إنشاء مراكز بحثية تتماشى والأهداف التنموية المحددة حيث بلغ عدد المراكز البحثية سنة 2000، 10 مراكز يتمركز جلّها في الجزائر العاصمة وهي:

مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة، مركز البحث التقني في التلحيم والمراقبة، مركز البحث في التحليل الفيزيو-كيمياء، مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة، مركز البحث في البيوتكنولوجي.[36]

ليتم تطور إنشاء هذه المراكز ويصل إلى تسجيل 19 مركزا بحثيا جديدا خلال العام 2009 على المستوى الوطني بتخصصات مختلفة[37]، كما تم الانتقال من 600 مخبر بحث في عام 2008 إلى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات، وكذا الانتقال من 1200 أستاذ باحث إلى 30 ألف أستاذ داخل الجامعات بالإضافة إلى 60 ألف طالب دكتوراه عام 2016. [38]

أما خارج الجامعات فهناك 30مركز بحث على المستوى الوطني يشارك فيها 2500 باحث دائم، كما تم الانتقال من 12 ألف بحث منشور في المجلات العلمية رفيعة المستوى في عام 2008 إلى 45 ألف بحث في عام 2015، إضافة إلى توجيه تمويل خاص لإنشاء هيئات علمية متخصصة وشراكات دولية مثل افتتاح المعهد الدولي للبحث والتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة في نهاية 2015 والذي أعطى دفعة قوية لعجلة البحث العلمي.[39]

ولكن على الرغم من هذا التقدم في مجال إنشاء هذه المراكز البحثية في الجزائر إلاّ أن فعاليتها ظلت محدودة و خاصة في مساهمتها في صنع السياسات العامة نتيجة لعدة **مشكلات و معوقات** من بينها:

– مشكل إيجاد التمويل، وإذا وجد التمويل فإنه يحد من استقلاليتها خاصة إذا كان حكوميا.

–عدم قرب مراكز الفكر الجزائرية من مراكز صنع القرار.[40]

–افتقاد المراكز البحثية في الجزائر للمعايير المرتبطة بالقدرة على إيصال الأفكار والانتشار والتأثير في الجمهور العام من خلال تقنيات الاتصال والتواصل الاجتماعي والتي توفرها التقنيات الحديثة والاستغلال الأمثل لميزات العولمة مثل: اتفاقات التعاون مع المؤسسات البحثية الأخرى محليا وإقليميا ودوليا والمرونة في تحقيق الأهداف بالتعاون مع خبراء خارج مجال عمل الباحثين الدائمين في المؤسسة البحثية.[41]

–قلة وجود الإمكانات البحثية البشرية المادية، وعدم توافر البيانات والإحصائيات والمعلومات التي تساعد على إجراء الدراسات بدقة عالية وبحيادية كاملة.[42]

– غياب برنامج وطني في الجزائر يوضح الملامح والأهداف والرؤى لمخرجات الجهد البحثي في الدولة ليتم الاسترشاد به، وكذا غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث وتمويلها بهدف تحويلها إلى مشاريع إنتاجية أو اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع.[43]

–افتقار الكثير من المشاريع البحثية للقيمة التطبيقية نتيجة لعدم وجود ارتباط بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع الجزائري.[44]

–غياب سياسات واستراتيجيات واضحة وخطط مستقبلية للبحث العلمي في مختلف المجالات والتي تحدد الأهداف والأولويات لدعم اتخاذ القرار وترشيد السياسات العامة.[45]

–بعد مراكز الفكر عن مدخلات ومخرجات السياسة العامة، فهي لا تؤثر في البرامج والمشاريع التي تتبناها الحكومات، مع تميز غالبيتها بالدفاع عن إيديولوجية معينة، وبالتالي يكون إنتاجها بعيد عن الموضوعية والحياد.

– تسييس مراكز الأبحاث على كل المؤسسات وهذا ما أدى إلى تقليص هامش الحرية التي يمكن لمراكز الأبحاث أن تمارسه في التخطيط أو العمل على البحث العلمي وعلى نشره.[46]

فمراكز الأبحاث والدراسات في الجزائر مهمشة تماما في ترشيد السياسات العامة نتيجة لعدم اعتماد صناع القرار على الدراسات والأبحاث العلمية التي تنتجها هذه المراكز لعدة اعتبارات مردها أساسا للنظام السياسي للبلدان العربية.

الخاتمة

لبناء مراكز بحثية متميزة تساهم في صياغة وترشيد السياسات العامة في الجزائر لابد من توثيق العلاقة بين صناع القرار في الدولة وهذه المراكز، من خلال الاعتماد على هذه المراكز في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة وكذا توفير الجو الملائم لها للإبداع والإنتاج العلمي بعيدا عن مختلف الضغوطات، ولهذا يرى العالم العربي المصري الأصل "أحمد زويل" ضرورة قيام مراكز علمية مضيئة، من خلال توفير وتحقيق التفاعل المنشود بين العالم وعالمه الذي يعيش فيه لينتج أعمالا علمية تحاكي الواقع و يستفيد منها صناع القرار.

فمراكز البحث العلمي بالجزائر لازالت تنقصها العديد من الإجراءات سواء على صعيد الإمكانات البشرية أو المادية، إضافة لضعف في الخطط والبرامج وعدم وجود تنسيق و تثمين للنتائج المتحصل عليها من طرف المراكز البحثية ولهذا م ا يلاحظ على الجزائر أنها دولة مستهلكة أكثر منها دولة منتجة في المجال العلمي.

الهوامش

[1]–محمد عبد، عقل العدو ...دور مراكز الدراسات الإستراتيجية في عملية اتخاذ القرار الإسرائيلي،مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية،على الرابط التالي https: //elbadil– pss.org.2016.10.18

[2]–ساعد رشيد، تأثير مراكز البحث و التفكير على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين، الفكر،ع.13، بسكرة:جامعة محمد خيضر،ص.386.

[3]–المرجع نفسه.

[4]–معمر فيصل خولي، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: ايران نموذجا،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2015/09/04 عبر الرابط:Rawabetcenter.com

[5]–سامي الخزندار، طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون ،ع.06،06جانفي ،2012،الأردن:الجامعة الهاشمية،ص.06.

[6]– المرجع نفسه.

[7]–خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، سليلة دراسات، جانفي 2013،ص.17.

[8]– المرجع نفسه

[9]–المرجع نفسه.

[10] –سامي الخزندار، طارق الأسعد، مرجع سبق ذكره،ص.10.

[11] –خالد وليد محمود، مرجع سبق ذكره،ص.18.

[12] –كمال الأمير نيللي، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الاخر: دراسة لحالة مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة،ص.06.

[13]–صالح محمد زكي اللّهيبي، مراكز البحث العلمي نظرة في النشأة والغايات، عبر الرابط: www.arrafid.ae

[14]–سامي الخزندار، طارق الأسعد، مرجع سبق ذكره،ص.11،12.

[15]–زكية رانجة، دور مؤسسات البحث العملي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، أعمال المؤتمر الدولي التاسع،18–19 أغسطس2015،جامعة الجزائر03،ص.13.

[16]–مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2013–2014،ص.06

[17]–خالد وليد محمود، مرجع سبق ذكره،ص.28.

[18]–نفس المرجع.

[19]–نفس المرجع،ص.29.

[20]–عبد الحي وليد، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني 1989–2010، الأبحاث في صنع السياسات العامة في العالم العربي، سلسلة أوراق عمل، بيروت:تشرين الأول2012،ص.15

[21]–نفس المرجع.

[22]–نفس المرجع.

[23]–سامي الخزندار، طارق الأسعد، مرجع سبق ذكره،ص.13.

[24]– مها سامي فؤاد المصري، دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التخطيط و التنمية المستدامة، فلسطين: كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح،2005،ص.63.

[25]–عدنان فرحان الجوارين، نحو دور مؤثر لمراكز الأبحاث والدراسات العربية والعراقية، شبكة الإقتصاديين العراقيين، نشر في 07–02–2016 على الرابط التالي:Iraqieconomists.net

[26]–المرجع نفسه.

[27]– المرجع نفسه.

[28]–فتيحة حفحوف، معوقات البحث الإجتماعي في لجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين *دراسة ميدانية في جامعة سطيف– قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة فرحات عباس:سطيف، 2007–2008،ص.109.

[29]–المرجع نفسه.

[30]–المرجع نفسه،ص.113.

[31]–حفحوف، المرجع نفسه،ص.112.

[32]–المرجع نفسه،ص.113.

[33]–المرجع نفسه،ص.114.

[34]–المرجع نفسه.

[35]–المرجع نفسه،ص.115.

[36]– ابتسام شحوق، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، دراسة حالة جامعة فرحات عباس سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، 2011–2012، قسنطينة: جامعة منتوري، ص.133.

[37]–المرجع نفسه،ص.134.

[38]– توفيق بوقاعدة، س و ج .....حول الإنفاق على البحث العلمي بالجزائر وتمويله، نسخ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[39]–المرجع نفسه.

[40]–زكية رانجة، مرجع سبق ذكره،ص.14.

[41]–مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره،ص.06.

[42]–حسين علاوي خليفة، مراكز الدراسات وأثرها في إدارة الإستراتيجية الإقليمية–دراسة في برنامج الأمن والدفاع للإتحاد الخليجي–،ص.05.

[43]–عبد الرزاق عبد الجليل العيسي، البحث العلمي التطبيقي الهادف خطوة لترصبن التعليم العالي و البحث العلمي، مركز البيان للدراسات و التخطيط،2016،ص.10.

[44]–المرجع نفسه.

[45]–المرجع نفسه.

[46]–حفحوف فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص.134

قائمة المراجع:

1– خليفة حسين علاوي، مراكز الدراسات وأثرها في إدارة الإستراتيجية الإقليمية–دراسة في برنامج الأمن والدفاع للإتحاد الخليجي.

2– محمود خالد وليد، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سليلة دراسات،جانفي 2013.

3- رانجة زكية، دور مؤسسات البحث العملي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، أعمال المؤتمر الدولي التاسع،18-19 أغسطس2015،جامعة الجزائر03.

4- رشيد ساعد، تأثير مراكز البحث والتفكير على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين، الفكر،ع.13، بسكرة:جامعة محمد خيضر.

5- الخزندار سامي، الأسعد طارق، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون ،ع.06،06جانفي ،2012،الأردن:الجامعة الهاشمية.

6- اللّهيبي صالح محمد زكي، مراكز البحث العلمي نظرة في النشأة والغايات، عبر الرابط: www.arrafid.ae

7- وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني 1989-2010، الأبحاث في صنع السياسات العامة في العالم العربي، سلسلة أوراق عمل، بيروت:تشرين الأول2012.

8- العيسي عبد الرزاق عبد الجليل، البحث العلمي التطبيقي الهادف خطوة لترصين التعليم العالي والبحث العلمي، مركز البيان للدراسات و التخطيط،2016.

9- الجوارين عدنان فرحان، نحو دور مؤثر لمراكز الأبحاث والدراسات العربية والعراقية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، نشر في 07-02-2016 على الرابط التالي:Iraqieconomists.net

10- نيللي كمال الأمير، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الاخر: دراسة لحالة مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة.

11- عبد محمد، عقل العدو ...دور مراكز الدراسات الإستراتيجية في عملية اتخاذ القرار الإسرائيلي،مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية.

12- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2013-2014.

13- خولي معمر فيصل، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: ايران نموذجا،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2015/09/04 عبر الرابط:Rawabetcenter.com

14- المصري مها سامي فؤاد، دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التخطيط والتنمية المستدامة، فلسطين: كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح،2005.

15-شحوق ابتسام، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، دراسة حالة جامعة فرحات عباس سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر،2011-2012، قسنطينة: جامعة منتوري.

16-حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في لجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين *دراسة ميدانية في جامعة سطيف- قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة فرحات عباس:سطيف، 2007-2008.

17-توفيق بوقاعدة، س و ج .....حول الإنفاق على البحث العلمي بالجزائر وتمويله، نسخ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.